Analytical Study to Rules of Inference and their text in Sibawayh Book

Lect. Dr. Khalid Naeem Al Shinawi
University of Basrah/College of Arts

Abstract

The current paper tries to reveal an analytical explanation to rules of inference that was depended by Sibawayh Omer bin Uthman (180 AH) in illustrating the linguistic rules and their grammatical base. Sibawayh started from structural sample, then comparing it with what have been followed or created by Arabic people. Accordingly, sometimes we find him agree with certain structure for it can be represented in the speech of Arab people; and on the other times disagree according to these linguistic measurements. The researcher firstly identified types or rules of inference and analyze them according to the linguistic texts used by Sibawayh for explaining these rules. His book was of big importance in analyzing the speech patterns of Arabic people, and he seeks producing certain understanding to the linguistic structures and their elements.

The researcher selected the different readings, to choose certain structure and illustrating the rule of agreement or disagreement of that structure according to grammarian and depending on speech of Arabs.

قراءة تحليلية نحوية لقواعد الاستدلال ونصوصها في كتاب سيبويه

م.د.خالد نعيم الشناوي
جامعة البصرة / كلية الآداب

الملـخـص:

في حقيقة الامر ان موضوعة هذا البحث هي قراءة تحليلة لما اسميناه بـ: قواعد الاستدلال التي اعتمدها سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، (تـ١٨٠هـ) في تبيان القاعدة اللغوية وحكمها النحوي، منطلقا من انموذج لغوي تركيبي ومن ثم يأتي الى ما قالته العرب او ما نقل عنهم، وهو في هذه الحال نجده تارة يحكم بجواز ذلك التركيب أو اطراده لانه تمثل بكلام العرب، أو يحكم عليه بعدم الجواز والقبح في استعماله وفقا لما ترشح لديه من مقاييس لغويه تجعله ينحو ذلك النحو، ومن خلال مراقبتنا الى طرائق الاستدلال في كتاب سيبويه، ذهبنا أولاً الى تحديد تلك الطرائف في الاستدلال، ومن ثم تتبع ذلك الانموذج اللغوي(نصوص الاستدلال) الذي اعتمده سيبويه في عملية التحليل اللغوي واستنباط الحكم،لذا تعدد هذا الانموذج اللغوي في كتاب سيبويه وتنوع، وكان له كبير الاثر عنده في دراسته وتحليل كلام العرب، لان فهم التراكيب اللغوية بعناصرها الصوغية هي الاساس الذي يسعى اليه سيبويه ومن جاء بعده من النحويين لكشف ماهية وطبيعة هذا التركيب ومعرفة وظيفة عناصره الصوغية ، إنطلاقاً من رؤيتين لغويتين، الرؤية الخاصة التي تعنى بالمباني بوصفها الاساس في عملية السبك والتلاقح بين الالفاظ، والرؤية العامة التي تعنى بالمعاني ودلالات الالفاظ.

قد اعتمدنا مبدأ الاختيار في هذه القراءة، اي انتخبنا جملة من النصوص الاستعمالية وغيرها التي جاء بها سيبويه في كتابه، كي يفصح – ولو بالقدر المحدود – عن طبيعتها التركيبة المحكومة بالجواز من عدمه.

مقـــدمـــــة:

لا يخلو اي مصنف لغوي من طريق أو منهج يعين صاحبه على اثبات ما يبغي اثباته ، ويكون تحديد ذلك الطريق او المنهج منوطا بطبيعة القراءة التحليلية له ،إذا كان صاحبه لم يفصح عن تلك الطريق او ذلك المنهج ، ومن خلال مطالعتنا لكتاب سيبويه والنظر في الكتب النحوية التي اتتْ على ما قاله ونقله سيبويه ، وجدنا ثمة تباينا في بعض الاحكام النحويه ، اي تجويز ما كان غيرَ جائز، او توجيه ما كان شاذا أو قبيحا الى وجهة الاستعمال اللغوي ، فضلا عن الافراط بالتركيب التعليمي غير الاستعمالى الذي اضحى من قبيل تراكمية النصوص اللغوية عند النحويين الذين جاءوا بعد سيبويه واهتموا ببيانها قواعديا ، ومن تلك المنطلقات ذهبنا في هذه القراءة بغية الوصول الى ما يضارع الحكم النحوي من خلال استثمار ذلك الإنموذج النحوي بوصفه إستعمالا لغويا ، واستخلاص قواعد ثاوية تجوز ما كان محكوما بالشذوذ أو عدم الجواز، او القبيح.

وقبل الشروع في ماهية البحث نودُّ ان نحدد ما يعرف بقواعد الاستدلال ، فقد تمثلت تلك القواعد اللغوية في كتاب سيبويه بالاتي: القاعدة الاولى (الإستدلال بالانموذج النحوي لبيان المستعمل الجائز و غير الجائز) وهذا هو موضوع بحثنا مع شيء من الايجاز ، اما القاعدة الثانية فقد تمثلت بـ(الاستدلال في ما كان بمنزلة صاحبه ، او لم يكن هو ، او ما حمل على غيره) ويكون العمل وفق هذه القاعد بالتحديد والمقاربة بين التراكيب النحوية ، والنظر بالمحمول والمنقول على صاحبه ، اما القاعدة الثالثة فقد عنيت بـ(الاستدلال والاقرار النحوي بالانموذج التركيبي التعليمي غير الاستعمالي) والنظر بطرائقه التركيبة بوصفه نمطا ميسرا للشاهد النحوي.

ولا يمكن لاحد من الدارسين والباحثين العرب أن يتجاهل تلك القواعد الاستدلالية ونصوصها في كتاب سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر،(ت١٨٠هـ) التي إعتمدها

سيبويه في ترويض القاعدة النحوية ، وبيان طبيعتها التركيبية وصولا الى حكم نحوي يضارع او يقارب ما كان مطردا في السماع والقياس ، او الحمل على الضد مما كان قياسا مطردا ، في حال فهمهم لها ، أو افصاحهم او تبيانهم لتلك القواعد التي اسميناها بقواعد الاستدلال ، التي اعتمدتْ الانموذج المفترض من القول توطئة للشاهد والقاعدة النحوية ، إذ جيءَ بالانموذج النحوي بوصفه تركيبا نحويا مقيسا على نصوصٍ معياريةٍ صدرت عن العرب كقولهم : ما جاءت حاجتَك كما يقولون: من كانت أمك[١].و"زعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتُك فيرفع"[٢].إذ قارب بين هذه النصوص وبين ما كان شاهداً نحويا مروياً عن العرب ، وكلها من اللغة :كقوله:" فإذا بنيت الاسم عليه قلتَ: ضربتُ زيداً وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم كما كان الحد ضرب زيدٌ عمراً حيث كان زيد أول ما تشغل بها لفعل.وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه ، وإن قدمت الاسم فهو عربيٌ جيد كما كان ذلك عربياً جيداً وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في : ضرب زيد عمراً وضرب عمراً زيدٌ، فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته فلزمته الهاء"[٣].ثم جاء بالشاهد النحوي قال:" وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع قال بشر بن أبيخازم:

فأما تميمٌ تميمُ بنُ مرٍّ فألفاهُمُ القومُ روبى نياما [٤]

ومنه قول ذي الرمة:

إذا آبْنُ مُوسى بلالٌ بَلغتهِ فقامَ بفأسٍ بين وِصْليكِ جازرُ [٥]

فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفع أجود لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً وزيداً ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم ."[٦]،فضلا عن ذلك أنه حمل بعضها الاخر على المعاني ودلالات الالفاظ وجعلها منوطةً بهذا القسم.

لقد تعدد هذا الانموذج اللغوي في كتاب سيبويه وتنوع ، وكان له كبير الاثر عند سيبويه في دراسته وتحليل كلام العرب ، لان فهم التراكيب اللغوية بعناصرها الصوغية هي الاساس الذي يسعى اليه سيبويه ومن جاء بعده من النحويين لكشف ماهية وطبيعة هذا التركيب ومعرفة وظيفة عناصره الصوغية، إنطلاقاً من رؤيتين لغويتين، الرؤية الخاصة التي تعنى بالمباني بوصفها الاساس في عملية السبك والتلاقح بين الالفاظ ، والرؤية العامة التي تعنى بالمعاني ودلالات الالفاظ.

وتظهر أهمية هذا الانموذج[٧]في معرفة طبيعة النصوص اللغوية الاستعمالية التي ترشحت عنها القاعدة النحوية في المقام الاول ، وتحليلها ثانيا ، فضلا عن عرضها وطرح او عرض المقولات اللغوية التي يتم التدليل على صحتها ، مما انعكس إيجابا فيما بعـــد على جهد النحويين بعـــد سيبويه ، سواء تعلق الامر بالتنظيرات او بالتطبيقات ، للمركبات الكلامية(الجمل) وانماطها ، واساليبها فضـلا عن حقولها الدلالية ، لذلك شرعنا في تتبع وجمع جملةً من ذلك الانموذج النحوي الذي استدل به سيبويه في كتابه ، للإفادة مما يمكن ان يقدمه للقارئ والباحث في النحو العربي، لأننا وجدنا تجاهلا مثيراً وعدم إستثمارٍ لهذا الانموذج التركيبي في كتاب سيبويه الى يومنا هذا ، فضلا عن ذلك ان القارئ للكتاب لا يمكن أن يجعل ثمة حدودا فاصلةً بين اصل النص المسموع عن العرب الذي بنيت عليه القاعدة النحوية، وبين النص الذي جيء به للإستدلال والبيان والشرح وتقريب المعنى وتوظيفه في تحليل الظاهرة اللغوية.

لذلك يجب علينا أن نستثمر ذلك الإنموذج النحوي بوصفه إستعمالا لغويا، خدمة للتحليل اللغوي واستخلاص قواعد ثاوية تجوز ما كان محكوما بالشذوذ أو عدم الجواز.

لاشك ان الوقوف عند ذلك الإنموذج النحوي سيسهم في الكشف عن بعض المقاصد اللغوية ويمكن الاقرار بها كونها نصوصاً تأسيسية أسهمت في بلورة القاعدة النحوية.

(الإستدلال بالانموذج النحوي لبيان المستعمل الجائز و غير الجائز)

نلمــح من خلال جمعنا لجملة من النصوص غير الاستعمالية التي استدل بها سيبويه ، أنه يؤكد على المزج بين المستعمل الجائز وغير الجائز دون إهمالٍ منه لمستعمل اللغة كونه في حال وضعه الكلام في غير موضعه، يتحمل قبح ذلك، كون الكلام في نظر الواضع مستقيما ليس فيه نقض.

جاء في الكتاب الانموذج (فعل كف عن طلب الفاعل+فعل+فاعل) لتصحيح التركيب الاتي: (فعل كف عن طلب الفاعل+فاعل+فعل تأخر عن فاعله)

إذ جعل سيبويه قول عمر بن ابي ربيعة من جملة القول الذي يكون في غير موضعه، وانما القول في ذا: وقلَّ ما يدوم وصالٌ[١]، وهو تصويبٌ لقوله:

صَدَدَتِ فأطْوْلتِ الصُّدودَ وقلَّما وصالٌ على طُولِ الصَّدودِ يَدومُ[٨].

والقول في هذا الاستعمال لايصح كونه في غير محله، إذ قدم فاعل (يدوم)على فعله، لان "قلَّ" فعل ماضي كُف عن طلب الفاعل، وقيل :"إن "قلَّما" من الحروف التي لاتليها إلا الأفعال ظاهرة"[٩]، وقال أبو الحجاج يوسف المعروف بالاعلم الشنتمري:" ووجه الكلام :وقلما ويدوم وصالٌ على طول الصدود. لان قل قبل دخول "ما" حكمها الا تليها الافعال لانها فعل فأدخلوا عليها "ما" لُتوطّئها للفعل، فلما اضطر قدم الاسم الذي كان يقع بعد"قل" قبل دخول"ما"... وقد يجوز في "قلما"أنتجعل"ما" زائدة ويرفع "وصال" بقّل، فكأنَّك قلت: وقلَّ وصالٌ يدومُ"[١٠]

والذي يتأمل ملياً هذا القول يجد أن مستعملي اللغة يُجيزون هذا القول في فصيح الكلام بوصفه إنموذجا متحولا عن أصلٍ وضعي للجملة الفعلية، ونعتقد بوجوب هذا الاستعمال لا جوازه للضرورة الشعرية، كونه ينسجم وقواعد التحويل للجملة العربية، فضلا عن أن طلب المعنى في كلا الاستعمالين لا يستدعي كدَّ الذهن أو يكون المعنى في صاحبه مدعاة للبس. فنلحظ أن سيبويه اعتمد الانموذج الاحيادي لاجازة الاستعمال الذي صدر عن ابن ابي ربيعة حسب نسبة الشاهد في الكتاب، وهذا ينسجم مع الرأي

الكوفي الذي جوز التقديم في سعة الكلام، لا ن التقديم والتاخير لا يخل برفع المسند اليه، على الرغم من أن البصريين يمنعون تقديم الفاعل على عامله، لان الاول رتبته التاخير عن عامله ولايجوزون التقديم في الشعر و لا في النثر، قال ابن هشام :"البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل في الشعر ولا في النثر"[١١]، وجعلوا تقديم الفعل وتأخير الفاعل وجوبا لانَّ رتبة الفاعل من الرتب المحفوظة[١٢]. وعلى هذا نعتقد بجواز تقديم الفاعل على عامله، لانَّ تقديم الفاعل لايخل بمعناه وحركة إقتضائه، وليس في الفعل ضمير ظاهر يعود على الاسم حتى يخرج الفعل من لفظ ما يعمل فيه[١٣]، فضلاً عن كون التركيب الثاني (فاعل+فعل) تركيبا او انموذجا متحولا عن الاصل الوضعي ، وهذا ما تجيزه قواعد التحويل للغة العربية، فضلا عن ان طالب العلم ترهقه تلك التعليلات التي ساقها النحويون من قبل، اي نعرب الفاعل (أذا تقدم وكان مثنى او جمعا) مبتدأً، والضمير المتصل فاعل للفعل المتأخر، ويعرب الفعل والفاعل(الضمير) جملة فعلية (خبر للمبتدأ) في محل رفع وهذا غير دقيق لان الخبر في حده هو الاسم الذي تتم به الفائدة، وكلما اسندته الى المبتدأ او حدثت به عنه[١٥] فالعلاقة بين الاسم الاول المقدم(الفاعل) والفعل المتأخر علاقة اسنادية ، ثم العلاقة بين الفعل نفسه وما يتصل به من ضمير يعود على الاسم الظاهر علاقة اسنادية، وهذا الامر في الحقيقة في غاية التعقيد وكأن هذا التركيب بني على متوالية اسنادية ثم لو قائل قال :أيحق لي تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية، مع ان اصل القاعدة النحوية يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ابتداءً؟ وفي هذه الحال ماذا اعرب الاسم الذي تأخر (قاموا الزيدون)؟

في الحقيقة انه لم يطرأ عليه جديد الا تقديم المسند اليه، وتقديم المسند اليه لا يغير من طبيعة اليركيبلانه انما قدم للاهتمام به[١٦]، أي ان تركيب (الرجل قرأ الصحيفة) جملة فعلية. ويرى الدكتور ابراهيم مصطفى ان ذلك ((وجه من اوجه الصناعات النحوية المتكلفة، لا يعنينا ان نلتزمه، بل يجب ان نتحرر منه))[١٧]. لانه لايفصح عن

فصاحة اللغة وبلاغتها وذوقها السليم ولايعرب عن مرونتها ومواكبتها للتطور، وكانها جمدت في تلك القوالب القواعدية على الرغم من تواتر بعض الاستعمالات اللغوية التي هي خلاف ذلك القالب القواعدي، ثم القول في ذا لايعني الخروج عن قواعد النحو العربي بل استيعاب بعض التراكيب والاستعمالات التي صدرت عن العرب وضمها الى تلك النصوص المعيارية بوصفها ممثلةً بقالبٍ قواعدي. لأننا في لغة الاستعمال اليوم نجيز مثل تلك الاستعمالات والمتلقي يفهم ما نريد ان نحدثه به .

(حمل الفعل المتصرف على ما كان فرعا في التصرف).

إذ جوز هذا الاستعمال بالإنموذ الاستدلالي (ما كان اخاك) و(ما صارتْ حاجتكَ) قولهم: (ما جاءتْ حاجتَك)،بنصب الحاجة، إذ صير الفعل"جاء" بمنزلة"كان" وجعل الامر منوطا بهذا الحرف دون غيره ،لانه عند سيبويه بمنزلة المثل، علماً انه ينقل عن العرب بانهم يقولون: ما جاءت حاجتُك "برفع الحاجة" وهذا منقولٌ عن بني تميم سماعا[١٨]،وجُعل هذا الاستعمال جائزاً [١٩] مقيساً على قول الفرزدق الذي ينشد على وجهين:

فقد شَهِدتْ قَيْسٌ فما كان نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إلَّا عَضُّها بالأباهِمِ [٢٠]

وقيل الذي سوغ ذلك كونهما" الاخ والحاجة" معرفتين وقد اخبربهما عن ضمير "من"و"ما" الاستفهاميتين، والاسم في ذي الحال نكرة، وضميرها بمنزلتها في الاخبار[٢١]

وقيل أول من قال بذلك التركيب"ما جاءت حاجتَك" الخوارج، لإبن عباس(رض) حين قدم اليهم رسولا من امير المؤمنين علي (ع) يستدعي منهم الرجوع الى الحقِّ.[٢٢] فبغض النظر عن التأويل، هذا من استعمالات العرب ويدخل في إطار اللغة النفعية التي يتداولها العامة والخاصة. ومهما يكن من شيء فالفعل التام اكثر استعمالاً ومفارقةً لموضعه من الفعل الناقص كون الاخير فرعا على ذلك الاصل فضلا عن ذلك أن الكلام معه لايكون كلاما ولا يتم بالمرفوع نحو: كان زيدٌ،بخلاف الفعل التام فأنه يكون

كلاما ذا فائدة مع المرفوع "كـ:جاء زيدٌ". لذلك لا ضير من تضمين الفعل التام معنى الفعل الناقص ويكون ما بعده منصوباً، كـ: رجع، وانتقل، وآلَ، وحال، حتى حُمل قوله تعالى على هذا المعنى:"فتمثل لها بشراً سوياً" مريم/١٧، أي صار مثل البشر[٢٣].والى هذا ذهب الاعلم الشنتمري بقوله:"اعلم أن الاصل في "جاء" أن يكون فعلاً كسائر الافعال متعدياً وغير متعدٍ... إلا انهم أجروها في هذا المثل مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا هو الاسم كما كان ذلك في باب كان واخواتها"[٢٤]

(إثبات الحكم في حرف الجر لنقض التمكن عن "لات")

قال سيبويه إنَّ "التاء" لاتجرُّ في القسم ولا في غيره إلا في الله أذا قلت: تاللهِ لأفعلنَّ، في القسم، لنقض التمكن عن "لات" في الكلام كونها لم تتمكن تمكن "ليس" ولايجاوز بها هذا الموضع، أي مصاحبتها للحين سواء أكان الحين مرفوعاً ام منصوباً[٢٥].

نجد سيبويه قد اعتمد الانموذج المطلق لاثبات ذلك على قلة دورانه في الاستعمال، للأفادة منه في عملية التحليل اللغوي، لذلك حمل هذا على ذاك، ثم شبه "لات" بما ينتصب مع"غُدْوة"[٢٦] من حيث المصاحبة في الاستعمال وجوازه.

لذلك نلحظ سيبويه دقيق في استدلالاته اللغوية إذ استدل بما هو مختص في القسم في اسم الله تعالى من حروف الجر ،_كون "التاء" لاتجر إلا بحق العوضية من "الواو "المبدلة من"الباء" لذلك لم تتصرف تصرف حروف الجر الاخرى[٢٧]_ للقول بتمكن "لات" في "الحين "ليس إلا، لان الذي نقل عن العرب لا يتعدى هذا الاستعمال،فضلاً عن أن "لات" لاتعمل إلا "بالحين "ولم تتصرف غير ذلك كونها محمولةً على مقيسٍ في الاستعمال لايتصرف تصرف الذي قيس عليه.

(إثبات أنَّ كلَّ ما كان غيرَ متصرفٍ وداخلٍ في غيره،لا يفارق موضعه)

اراد سيبويه من الانموج النحوي"إنَّ اخوك عبدالله "و"إنَّ عبدالله اخوك" الاستدلال على عدم جواز غير الرفع في قولنا:"ما منطلقٌ عبد الله" لان "ما" لم تقوَ قوةَ الفعل او ماقيست عليه من المباني في العمل، على الرغم من أن "إنَّ" وما حمل عليها مقيسة على الفعل في العمل إلا أنها لم تتصرف تصرف الافعال كونها تعمل مقدمة مثلها مؤخرةً، فما بال ما قيس على ما كان فرعا في العمل[٢٨]، وقد زاد المبرد على ما قاله سيبويه بقوله:" وهذا قول مُغنٍ في جميع العربية :كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخّر،وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ، لانه مُدخلٌ على غيره"[٢٩]، اي انَّ الحرف غير المتصرف والمحمول على غيره في العمل لا يعمل عمل ما حُمل عليه بشكل مطلق بل يتصرف في وجوه خاصة اوجبها القياس النحوي.

(القول في نصب الظرف ابتداءً على اضمار فعل)

استدل سيبويه [٣٠] بـ"عبد الله ضربته" على جواز نصب" يومَ الجمعة أَلقاك فيه" وما كان على سمته،وعلة ذلك أن يقدر وصول الى الظرف دون تقديرٍ، ويحمل على المفعول به، وهو بذلك صحح هذا الانموذج النحوي "يومَ الجمعة "لان الكلام يحسن في حال كون الفعل مبنياً على الاسم وليس فيه علامة اضمار حتى لايكون منشغلا في غيره، أي انك تقدر وصول الفعل الى الظرف دون واسطة[٣١]، وقيل ان نصب الظرف جائزٌ وان انشغل الفعل عنه بغيره، عن طريق الظرف مقدراً له الحرف "في"[٣٢].

(القول ما جاء به لبيان ضعف الكلام وتعليق العمل النحوي)

قال سيبويه: ((وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت وذلك قولك: زيداً أخا كأظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيداً قائماً ضربت لأن الحد أن يكون الفعل مبتدا إذا عمل)) [٣٣].

فقد جنح سيبويه الى هذا النص "زيداً قائماً ضربت" ليسهّل طرائق تحليله لدى المتلقي، فضلا عن إعادة تفكيكه لغوياً ومراقبة مفرداته التي اسهمت في سبك النص، لان هذا التركيب لايستقيم مع النص الاخر"زيدا اخاك أظنُ" لان هذا القول إذا كان فيه معنى الشك او مشوبٌ به أُعمل فعله على صعفه متأخرا، فضلاً عن ذلك ان قولهم"زيداً قائماً ضربتُ" يجوز فيه ابتداءً أن يقديم المفعول على فعله"زيداً ضربت" وكذلك يجوز تقديم الحال على على عامله اذا كان فعلا متصرفا، وعلى هذا يمكننا القول:"قائماً ضربته" والضمير يعود على "زيد" والقول بان طول الكلام يورث الضعف في العمل مع التأخير فيه نظر لان الانموذج الذي جيء به لبيان ضعف الافعال التي تستعمل وتلغى من أفعال القلوب[٣٤]، لا يتماثل معها من حيث التركيب والدلالة،كونه تركيباً فعلياً "مفعول به مقدم+فعل متصرف مسند الى فاعله"، بينما ذلك الانموذج قيل تدخل افعاله على الجملة الاسمية فتنصب ركنيها"المبتدأ والخبر" وهذا ايضا فيه نظر لانه لا يقال:زيدٌ محمدٌ " كونه جملةً اسميةً الا على نية التشبيه، لكننا نقول:" ظننتُ زيداً محمداً"، فضلا عن ذلك لايمكن إلغاء او تعليق عمل هذه الافعال وانت تطلب معناها، وإلا تركها اوجب كونه لا يشكل على السامع او مستعمل اللغة، اما تقديم ما حقه التاخير من هذه الافعال وكل فعل في العربية انما هو نمط متحول عن القالب القواعدي الوضعي للجملة الفعلية، حتى وإن لم يسمع عن العرب لاننا لم نسمع كل اللغة عن العرب، ونظام اللغة هو من يجيز تلك الاستعمالات اللغوية.

(القول ما جاء به ليؤكد عدم جواز القول في نصب معمول اسم الفاعل اذا تقدم وفصل بينهما بال الموصوله)

قال سيبويه: ((ومما لايكون فيه إلا الرفع قوله: أعبد الله أنت الضاربه لأنك إنما تريد معنى أنت الذي ضربه . وهذا لايجري مجرى يفعل . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "ما زيداً أنا الضارب ولا زيداً أنت الضارب " وإنما تقول: الضارب زيداً على

مثل قولك الحسن وجهاً"))[٣٥] وذلك لان "ال"في " الضارب" بمنزلة اسم الموصول "الّذي" ، ولا يعمل شيء من الصلة فيما تقدم عليها، ولا يتصرف تصرف الفعل كونه مشتق منه. فالقول في ذا :الضاربُ زيداً" بنصب "زيد" ولا يقال"زيداً الضاربُ، لكن الإنموذج المقيس عليه هو فرع على اسم الفاعل (وهذه مقولات القدماء) فلا يمكن ان نجوز ما في الاصل او ننكره قياسا على فرع في القياس، علماً ان عمل الصفة في السببي مشروطا بكونه نكرة[٣٦]، وهذا غير مشروطٍ في اسم الفاعل.

(القول في أن بعض الكلام لا يستقيم إذا حمل على الابتداء)

قال سيبويه: ((وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك: "عبدُالله اضربه "ابتدأت "عبد الله "فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ثمبنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر.ومثل ذلك: "أما زيد فاقتله".فإذا قلت: "زيدٌ فاضربه"لم يستقم أن تحمله على الابتداء))[٣٧] بل تفسيره في الامر والنهي على "عليك" أي: عليك زيداً، واستدل سيبويه بجملة من التراكيب على أن الكلام في"زيدٌ فاضربه" لايستقيم إذا حمل على الابتداء، إلا انه جاء بتركيبٍ اخر كي يدلل على جواز القول "عبدُالله فاضربه" إذا كان مبنياً على مبتدإ مُظهرٍ او مضمرٍ، أي جعله محمولا على الابتداء ولا أفضلية بين التركيبين سوى اختلاف الاسمين و وجود الفاء في احدهما، ففي التركيب الممنوع حمله على الابتداء"زيد" اما فيما جوز استعماله"عبدالله"، ثم يعود فيما يستحسن ويستقيم حمله على الابتداء ((فاما في المظهرٍ فقولك:"هذا زيدٌ فاضربه" وإن شئت لم يظهر"هذا" ويعمل كعمله إذا أظهرته))[٣٨].ولعل مدار الامر في هذا التركيب هو وجود حرف الفاء لانها مع الفعل لايصح ان تكون خبراً للمبتدإ على الرغم من اجازة بعض النحويين لذلك، وهذا القول محكوما بما سمع عن العرب تنشد قول القائل:

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهم وأكرومةُ الحيينِ خلوٌ كما هيا[٣٩]

وعلى هذا يمكننا القول بزيادة " الفاء " لا أن نقدر شيئاً غير موجود وتختلف جهة الكلام أولاً، ثانياً الاسم ما بعد المقدر"هذا" هو هو كونه يقع في باب البدل منه.

وعلى الرغم من أن "الفاء" ليس بحاجزٍ حصين، وان الفعل قد استوفى مفعوله في تلك التراكيب التي ساقها سيبويه، فالرفع وجه مقبول في لغة الاستعمال، ومن الغريب ان نجد من يقول بأن الفاء جواب لفعل الامر المحذوف ابتداءً ، وتقديم الاسمَ سبب في إضمار فعل الامر(٤٠)، نقول : لو كان الامر حادثاً ابتداءً فما هي الغاية من تكرار فعله ؟ ثم هل تقديم المؤخر يوجب الاضمار؟ وهل الحرف يكون دليلاً وإمارة للفعل المضمر؟ فضلاً عن ذلك ان فعل الامر لا يستدعي جواباً في الاعم الاغلب حتى تكون الفاء جواباً له.

(تصويب القول منوط بإرادة مستعمل اللغة)

جوز سيبويه "رأيتُ زيداً اباه" والمعنى" رأيتُ ابا زيدٍ" وقيل "الاب" هو"زيد" على حد قول سيبويه لان تكرار الشيء وتوكيده يكون بما هو منه أو هو هو(٤١).

قال:((وإنما يجوز رأيت زيداً أباه ورأيت عمراً أن يكون أراد أن يقول:رأيت عمراً أو رأيت أبا زيد فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد " وإما أن يكون أضربعن ذلك فنحاه وجعل عمراً مكانه)) (٤٢) والقول في ذا لا يغير من الامر شيء كون مستعمل اللغة مدركاً لحقيقة ما يريد الاخبار عنه،فإذا غلط او نسي استدرك وجاء بما يتوائم وطبيعة المعنى من الالفاظ ، فضلا عن ذلك ان مثل تلك التراكيب لا تقدح بمستعمل اللغة ،ونظامه اللغوي.

(الاستدلال على ان الكاف ليست علما للمأمورين)

كون ضمير الاضافة (الكاف)جيء مع اسم الفعل يقال: الكاف في (رويدك) جيء بها للتوكيد لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه كما يقال للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان توكيداً(٤٣).وجعل سيبويه هذا الامر بمنزلة قول العرب: هاء وهاءك

وها وهاك وبمنزلة قولك: حيهلوحيهلك وكقولهم: النجاءك،لامتناع الاضافة لما فيه الالف واللام أي ان الكاف حرف وليس اسماً فهذه الكاف على حد قول سيبويه لم تجئ علماً للمأمورين والمنبهين المضمرين ولو كانتعلماً للمضمرين لكانت خطأ لأن المضمرين ها هنا فاعلون وعلامة المضمرين الفاعلينالواو كقولك: افعلوا،وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً ولو كانت اسماً لكان النجاء كمحالاً لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام[٤٤]،ان القول في تلك الاستدلالات لا يقطع الطريق امام من يريد معرفة حقيقة تلك التراكيب، كون (رويدك) مصدر مضاف الى فاعله مراعاة الاصل [٤٥]، وهذا يقابل قولك (انت تفعل) أي ان الكاف تقابل الضمير انت، او يكون القول مقابلا(رويد زيدٍ) بالاضافة الى مفعوله، وقد تفتح دال (رويدَ زيدا) رعاية لاصل الحركة الاعرابية، وعلى هذه الحال يمكن ان تكون الكاف اسماً مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله، ومقابلا في التمثيل لقولك(انت تفعل)، وقد نقل عن الفراء هذا المعنى من القول أي ان الكاف في اسماء الافعال جميعا مرفوعة لكونها في مكان الفاعل[٤٦]، وقد رجح صاحب شرح الكافية ذلك كون الكاف لم تثبت مع تلك الاسماء قبل صيرورتها اسماء افعال[٤٧]، او تكون اسما منصوبا اذا لم ياتِ بعدها اسم منصوب، والى ذا ذهب الكسائي[٤٨].

ونلحظ ان القياس على النجاء غير مطرد كونه ليس اسم فعل وفي هذه الحال تختلف جهة البناء، وعلى هذا الاساس لم يقطع سيبويه بحرفية الكاف كونها حرف خطابٍ بل قال: ((وينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذاك اسم فإذا قال ذلك لميكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة فإن كانت منصوبةً ينبغى له أن يقول:ذاك نفسك زيدٌ إذا أراد الكاف وينبغي له أن يقول: إن كانت مجرورة ذاك نفسك زيدٌ وينبغي له أن يقول: إن تاء أنت اسم وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف))[٤٩].وهذا ما اوردناه من قبل، واما قوله بان الكاف ليس اسما وهو يستدل بقول العرب: أرأيتك فلاناً

، فيقول :ما حاله؟ فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حينكان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك: يا زيد والحاق الكاف كقولك: يا زيد لمن لو لمتقل له يا زيد استغنيت.، فإنما جاءت الكاف في أرأيت والنداء في هذا الموضع توكيداً، وما يجيء في الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنىً عنه كثير(٥٠). ومن الغريب ان نجد سيبويه يستدل بهذا التركيب لبيان ان الكاف مع اسماء الافعال تفيد التوكيد ليس إلا، وهي حرف خطاب، وما استدل به يفصح عن ان الكاف اسم، لانَّ الفعل (رأى) عمل عمله بالاسماء متصلة ومنفصلة والنص الذي جيء به للتمثيل واضح بين، فمن هنا لانحكم بعدم جواز او انه غير مقيس او خارج عن سنن العربية، او ان الكاف جاءت بمعنى كذا، بل تلك التراكيب يمكن ان تستثمر ويُذهب بها المذهب الصحيح مع ما يتوائم وقول القدماء فضلا عن كونه استعمالا لغويا صدر عن العرب ،ومع غيره افصح عن نظام اللغة العربية.

(الاستدلال بان الكاف التي لحقت(هلم) اسم)

هلم من اسماء الافعال بمعنى"تعال، أو هات،او أقبل، او اقصد، وهي في ضوء تلك المعاني والدلالات كلمة دعوة الى شيء(٥١) ، واختلفت العرب في طرائق استعمالها، ومن جملة ذلك ما يلحق يها من المباني، وهذا الامر مرتبط بالنظر الى كينونتها وطبيعتها التركيبية، فقيل:أصلها ها لُمَّ فكثر استعمالها وخلطت " ها " بـ " لم "توكيداً للمعنى لشدة الاتصال فحذفت الألف لذلك ولأن لام " لم " في الأصل ساكنةألا ترى أن تقديرها أول " المم "(٥٢) أي القول بالتركيب،ثم زال هذا كل هبقولهم " هلممت " فصارت كأنها فعللت من لفظ " الهلمام " وتنوسيت حال التركيب فيها(٥٣)

ونقل عن اهل الحجاز انهم يجعلون هذا الحرف بمنزلة"رويد"في لفظ "لك" قيل وكذلك يقول أهل الحجاز ونظير الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ لكالتي تجيء بعد هلم في قولك: هلم لك فالكاف ههنا اسم مجرور باللام والمعنى في التوكيد

والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رويد وأشباهها كأنه قال: هلم ثم قال:إرادتي بهذا لك فهو بمنزلة سقيا لك[٥٤] ، اي انها تتعدى باللام ومن دونها، نحو قول بعضهم: هلمَّ للثريد[٥٥]، ومسألة التعدي باللام هي من استعمالات العرب بأنهم اوصلوا عملها بلام التبيين، فيقولون :هلمَّ لك،ولكم، ولكما، ولكنَّ، وهذه اللام لاتقع الا بعد اسماء الافعال، والمصادر المنصوبة بأفعال مخزولة مضمرة من المدعو له بها[٥٦]،فحال "اللام" في "هلم" يتسق و الاستعمال الذي نقل عن الحجازين، والقول في الجواز او غيره في هذا النمط الاستعمالي بات لا قيمة له كونه ثابتاً في لغة العرب ولغة القران نحو قوله تعالـــى: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا) الاحزاب/١٨.

وقياسا على تلك الاستعمالات اللغويه جوز سيبويه القول"هلمَّ لي" إذ قال: (وإن شئت قلت: هلم لي بمنزلة هات لي وهلم ذاك لك بمنزلة أدن ذاك منك)[٥٧].

(القول بان اسماء الافعال المنقولة مـــن الظرف لا تتصرف تصرف الافعال ولا مصادر الافعال)

لقد وضعت هذه الظروف وهذه المجرورات موضع أسماء الافعال، والامر فيها من حيث العمل موقوف على السماع، والذي سمع منها في هذا الموضع المراد تبيانه "عليك و دونك" وهذه الاسماء قد وصعت موضع الفعل المتعدي الذي يتعدى للواحد إذا امرته به، وقد تصرفت "على" تصرف الافعال التي يتعدى بها الى مفعولين ، أي أنك تجعل "على" مع مخفوضها موضع فعل متعد الى مفعولين كقولهم: علىَّ زيداً بمعنى : أولني زيدا ، وهذا الامر لا يجوز في غير من اسماء الافعال المنقولة[٥٨]، وعلى هذا قال سيبويه: (واعلم أن كلا تقول : دونيكما قلت : "عليَّ" لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة أو لني قد تعدى إلى مفعولين فإنما "عليَّ" بمنزلة أو لني ودونك بمنزلة خذ)[٥٩].

ومن المسائل النحوية التي قيل بعدم جوازها ما جاء من إغراء الغائب إذ قال سيبويه: (واعلم أنه لايجوز لك أن تقول: عليه زيداً تريد بها لأمر كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : ليضرب زيداً لأن عليه ليس من الفعل وكذلك حذره زيداً قبيحةٌ لأنها ليست من أمثلة الفعل) [٦٠]. قيل قد ورد هذا النمط من الاستعمال في الاغراء وإن كان ظاهره ام يكن من الاغراء، وقيل في هذه الحال ما جاء من ذلك ونحوه يحفظ ولم يقس عليه، وما جاء منه نحو:"عليه رجلاً ليسني"،وقد حمل قول صلى الله عليه وآله وسلم(مَن استطاع منكم الباءَة فَلْيَتَزَوَّجْ ، فأنه أغضُّ للبصر وأحصن للفرج ، ومَن لم يَسْتَطِعْ ، فَعليه بالصَّومِ ، فإنَّه له وجاء »[٦١] ، فقد يتأول على كون الباء زائدة في المبتدأ، كأنه قال: وإلا فعليه الصَّومُ، وعلى هذا لا يكون من الاغراء شيئاً[٦٢]

ومن الامور التي لم يتصرف فيها اسما الافعال تقديم المفعول على الظرف او الجار والمجرور، نحو :زيدا عليك، وزيدا حذرك ، وقيل بعدم جواز ذلك كونها لا تتصرف تصرف الافعال، ولم تقوَ قوتها، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع[٦٣]، لكن سيبويه جعل ذلك من باب القبيح في الكلام قال: (واعلم أنه يقبح : زيداً عليك وزيداً حذرك لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول : زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك فليس يقوى هذا قوة الفعل لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل.)[٦٤] اما ماجاء على هذا السمت فمحكوم بالتأويل وعدم الاعمال به في ظاهر القول، كقوله تعالى((وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)) النساء/٢٤، فقيل "كتاب " مصدر موضوع موضع فعله، وعليكم :مجرور متعلق به، كأنه قال : كتب الله عليكم ذلك [٦٥]، نلحظ المشكل في هذا التأويل

يقولون : كأنه قال...! كأن القول شرج لا يفهم غلف على المتلقي ، وظاهر النص واضح لا لبس فيهو راالزجاج وصول معنى الاغراء بتقدير الفعل (إلزموا) ويفسره اسم الفعل (عليكم) [٦٦]و يتفق مع الكوفيين في النصب على الإغراء ، أي الزموا كتاب الله ، أو عليكم كتاب الله ، والأ ظهر أن قوله : (كِتَابَ اللَّه عَلَيْكُمْ) إنماهو إشارة إلى التحريم الحاجز بين الناس وبينما كانت العرب تفعله [٦٧]. وقد جاء من ذلك شيء من الشعر الذي ذهبوا به مذهباً مخالفا لاصل التركيب الذي اعتمد فيه المضمر دون ما كان عاملا ظاهرا قال:

يأأيهَّا المّائِحُ دَلْوى دونَكا اِنِّي رأَيْتُ النَّاسَ يَحمْدَوُ نكما

فقيل يتخرج على أن يكون" دلوي" منصوبا بإضمار فعل[٦٨]، والمسألة في ذا ليست مسألة معنى يتمسك بها معربوا الكلام او النحاة وانما هي مسألة تقدير نحوي صناعي ما دام معنى الاغراء هو الذي يصل اليه من جعل اسم الفعل المؤخر هو العامل ومن يجعله مفسرا للفعل المقدر قبله[٦٩]، وقيل ان ما منع النحاة من تجويز عمل اسم الفعل موخراً هو انه فرع على الفعل فلا يرقى الى مرتبتهِ، فأذا كان الفعل يعمل مع التقديم والتأخير، وهو أصل فلابد أن يُسلب الفرع شيئاً مما يجوز في الاصل لان الفروع أبداً تنحط عن درجات الاصول على حد قول ابن الانباري[٧٠].

(تصحيح ما كان ينسب الى العرب والعرب قالته)

يقولون:مررت برجل صالحٍ وإنْ لا صالحاً فطالحٌ.اي ألم يكن طالحا فهو طالحٌ، ومن العرب من يقول: إن لا صالحاً فطالحاً كأنه يقول: إن لا يكن صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً[٧١]، فنُصب على الحال من ضمير لقيته ، وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ على: إن لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ ويرى سيبويه أنَّ هذا القول قبيح ضعيف لأنك تضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن لا في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالحٌ[٧٢]،

كون الفعل المقدر يتعدى بحرف الجر، فحذف ما كان عاملا بصالحٍ وهو الحرف وقيل الحرف لا يقوى قوة الفعل العامل في الاضمار. لذلك لايجوز أن يضمر الجار ولكن همل ماذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل.لكن الطريف في هذا الامر هو ان من جاء بهذا التركيب او من سمعه عن العرب ادرك حقيقة العامل فيه ولم يلتبس لدية الامر بل جاء على اصل القاعدة اي جيء بفعل كما هو كائن في التركيب ثم حدد عامل الخفض بحيث جعل ذلك الفعل من الافعال التي تتعدى الى المفعول بحرف الجر، وهذا نمط استعمالي صدر عن العرب سماعا، وهذ ما نقله يونس عنهم.

(الجائز في اسلوب اما الشرطية)

ولو قلت: فإنجز عٌوإن إجمال صبر كان جائزاً كأن كقلت: فإما أمرى جزعٌ وإما إجمال صبرٍ لأنك لو صححتها فقلت: إما جاز ذلك فيها[٧٣]، كونها مركبة من" إن وما" واقتصروا على "إن" في ما قيل،إذ حذفت "ما" واكتفي بـ"إن" وقال سيبويه: (ولا يجوز طرح ما من إما إلا في الشعر)[٧٤]، وقد يحمل القول اعلاه بأن تكون "إن" فيه شرطية حُذف جوابها والتقدير:فإن كنت ذا جزعٍ فاجزعْ، إن كنت مجُمِل صبرٍ فاصبر[٧٥]، وهنالك من أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجل إن صالحٍ أن طالحٍ يريد إما، وإن أراد إن الجزاء فهو جائزٌ لأنه يضمر فيها الفعل وإما يجري ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأول ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً.

ولو قلت: قد كان ذلك إن صلاحاً وإن فساداً كان النصب على كان أخرى ويجوز الرفع على ما ذكرنا.

(الاستدلال على قبح ماحمل على الفاعل المضمر ورفع في غير العطف)

فإن قلت: إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح وهو على قبحه رفع ويدلك على قبحه أنك لو قلت: اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول: أنت نفسك.[٧٦]

فمن ثم كان نصباً لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز القول: رأيت كنفسك ولا تقول: انطلقت نفسك ، فإياك منصوب بإضمار فعل لا يجوز اظهاره ، ولم يستعمل الا بمعنى الامر، وتقديره:إيّاك باعدن ولا تقدر قبل إياك لانه لا يتعدى الفعل الى مضمر المتصل، وانما لم يظهر الفعل لان إياك تتنزل منزلته وتتحمل الضمير كما يتحمله الفعل(٧٧) ودليل ذلك قول جرير:

فإيَّاك أنتَ وعبدَ المسيـ ـحِ أنْ تقربا قبلة المسجدِ(٧٨)

وإذا عطفت قلت: إياك وزيداً والأسد وكذلك: رأسك ورجليك والضرب . وإنما أمرته أن يتقيهما جميعاً والضرب.(٧٩)

وإذا حُمل الثاني على الاسم المرفوع المضمر في قولنا: اذهب ، فقيل: هو قبيح لأنك لو قلت: اذهب وزيد كان قبيحاً حتى تقول: اذهب أنت وزيد ، اي أن تأتي بضمير الرفع بعد الفعل كي تصح المشاركة بين المعطوف و المعطوف عليه في الظاهر.

فإن قيل:(إياك أنت وزيدٌ فأنت بالخيار إن شئت قلت ذاك أنت وزيد جاز فإن قلت: رأيتك قلت ذاك وزيداً فالنصب أحسن لأن المنصوب يعطف على المنصوب المضمر ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر وذلك قبيح)(٨٠) ، ومن الممكن القول به لان عبارة سيبوية لم تجعل من هذا النمط تركيبا خارجا عن مقاييس اللغة كون القول به غير جائز، لكن لقبحه في الاستعمال العادي للغة لان صاحب اللغة له مندوحة من ذلك على عكس لغة الشعر.

(كلام محال (فعل+اسم منصوب)الاستدلال على الرفع بعد الواو)

وذلك قولك: أنت وشأنك، بالرفع وتعليله لانَّ المتكلم لا يقصد المصاحبة به للمخاطب، وإن قصد منه المصاحبة لعدم الفعل و معناه (٨١) وهذا لايعني عدم جواز النصب اي يجوزان يكون مفعولا معه وذلك اذا كانت الجملة اسمية متضمنة معنى

الفعل، وتقدم الواو اسمٌ لا يتعذر العطف عليه نحو قولهم:ما انت وزيداً، وما شأن عبدالله وزيدا، والاحسن رفع زيد في المسئلة الاولى وجره في الثانية[٨٢] وقولهم : كل رجل وضيعته وما أنت وعبدالله لا يكون الا معطوفا مرفوعا، ولا يجوز ان يكون مفعولا معه كون الجملة اسمة غير متضمنة معنى الفعل وكذلك لا يجوز العطف اذا لم يتقدم الواو الا المفرد[٨٣]

قال المخبل:

من يا زبرِقانُ أخا بني خلفٍ ما أنتَ ويبَ أبيك والفخرُ[٨٤]

وقال جميل:

وأنت امرؤٌ من أهل نجدٍ وأهلنا تَهامٍ فما النجديُّ والمتغورُ[٨٥]

وقال اخر:

وكنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قيسٍ فما القيسيُّ بعدك والفخارُ[٨٦]

وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم ، والأول فعل فأعمل ، كأنك قلت في الأول: ماصنعت أخاك وهذا محال ولكن أردت أن أمثل لك . كون النصب جائز على اضمار الخبر قبل الواو ولو قلت: ما صنعت مع أخيك وما زلت بعبد الله لكان مع أخيك وبعبد الله في موضع نصب . ولو قلت: أنت وشأنك كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان وكل امرئ وضيعته مقرونان لأن الواو في معنى مع هنا يعمل فيما بعدها ماعمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ، فأن أضهرت الخبر على هذا الوجة فلا كلام في جواز نصبه ، وانما امتنع النصب في "ضيعته" كون الخبر المقدر أضعف من الظاهر[٨٧]

(ما كان قبيحا في الحال يتسق وطبيعة اللغة النفعية)

قيل فإذا كان الاسم حالاً يكون فيها لأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف، لو قلنا: ضربته القائم نريد: قائماً كان ذلك القول قبيحاً ولو قلنا: ضربتهم قائميهم نريد: قائمين

كان قبيحاً [٨٨]، لكن لو اخذنا ذلك على ظاهر القول يمكن ان يكون قبيحاً كونه لم يتسق وطبيعة اللغة النفعية وقوانينها، لكن لو ذهبنا به مذهبا اخر وقلنا أراد مستعمل اللغة القول:ضربته ضربَ القائم و ضربتهم ضرب قائميهم كان ذلك حسنا ولا يدخله القبح في شيء ، وعلى هذا تكون هذه مصادر منصوبة (ضرب) على انها مفعولات مطلقة للحال، حذفت اختصاراً، قياسا على ما كان مضافا الى فاعله الذي حذف وجوبا في بابه، فهذه المصادر قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية[٨٩]، وكما هــي الحال في قولهم : الجماء الغفير التي عوملت معاملــة العراك وجعلوا (قاطبة وطرا) إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة كقولهم : كفاحاً ومكافحة وفجاءة [٩٠]، فجعلت هذه كالمصادر المعروفة البينة كما جعلوا عليك ورويدك كالفعل المتمكن وكما جعلوا سبحان الله ولبيك بمنزلة حمداً وسقياً، وهذا من باب حمل التراكيب على ما كان جائزا مستعملاً، والقول بقبح تلك الانماط و التراكيب لا يعني انها غير مستعملة، لان استدعاء تلك التراكيب والانماط لتبيان القاعدة النحوية وتوصيفها من حيث طرائق الاستعمال بأنها قبيحة او جائزة او من قبيل الاستعمالات الفصيحة يكفي دليلا انهم من قبيل لغة الاستعمال ولا ميزة بين هذه وسواها الا الشيوع على لسان من تكلم واستعمل تلك التراكيب القواعدية.

الخاتمة

وخلاصة القول في تلك الموضوعة النحوية التي اعتمدنا فيها نصوص سيبويه، إنَّ هذه القراءات التحليلية لبعض الظواهر اللغوية المنتخبة من الجزء الاول لكتاب سيبويه اوجدت شيئاً من الفسحة لمستعمل اللغة في استعمال ما يمكن استعماله من النصوص التي وصفت بالقبح والشذوذ وعدم الجواز، فضلا عن القول الذي نعت بالجائز كونه اقل مرتبة من الواجب، وهذا ما يشعر الباحث في لغة العرب انها تجنح نحو عمل الثنائية القواعدية.

فهذا القول والعمل على الانموذج الذي ابتكره سيبويه يجد أن مستعملي اللغة يُجيزون هذا القول وغيره في فصيح الكلام بوصفه إنموذجا متحولا عن اصلٍ وضعي للتراكيب والانماط اللغوية، ونعتقد بوجوب هذه الاستعمالات لا جوازها ، كونها تنسجم والنظام التوليدي للتراكيب في اللغة العربية، فضلا عن أن طلب المعنى في كل الانماط اللغوية الجائز ودونه من حيث التوصيف لا يستدعي كد الذهن او يكون المعنى في صاحبه مدعاة للبس، وهذا ما بيناه في بعض المسائل النحوية.

فهذا الانموذج اللغوي في كتاب سيبويه وتنوعه، كان له كبير الاثر عند سيبويه في دراسة وتحليل كلام العرب، لان فهم التراكيب اللغوية بعناصرها الصوغية هي الاساس الذي يسعى اليه الباحث في لغة العرب، ومن هذا المنطلق بات لزاما على الباحثين استثمار تلك التراكيب لكشف ماهية وطبيعتها النحوية ومعرفة وظيفة عناصرها الصوغية ،علَّنا نخلص الى قواعد ثاوية تسهم في تيسير القاعدة النحوية.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

١. ينظر الكتاب لسيبويه:١/٥٠تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،عالم الكتب،بيروت.
٢. الكتاب:١/٥٢.
٣. المصدر نفسه:١/٨٢.
٤. ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي:١٩٠،تح:عزة حسن،ط٢،دمشق،١٩٧٢م.
٥. ديوان ذي الرمه غيلان بن عقبه:١٠٤٢،شرح أحمد بن حاتم الباهلي ،تح: عبد القدوس أبي صالح، ط ١،بيروت، ١٩٨٢م.
٦. الكتاب:١/٨٣.
٧. النحويون اخذوا هذا الانموذج النحوي عن سيبويه واعتمدوه في عملية الشرح والتقريب، وظل هذا الانموذج النحوي الى يومنا هذا يستعمل في حلقات الدرس لتقريب الشواهد النحوية ،واصفينه بالنص او المثال التعليمي.

٨. ينظر الكتاب:١/٣١.

٩. الشاهد موجود في ديوان عمر بن ابي ربيعة:٢٠٧،تح:عبدأ علي مهنا، دار الكتب العلمية، ط(١)١٩٨٦م، ومنسوب الى المرار الفقعسي في شعراء امويون، تح: نوري حمودي القيسي،ط١ بغداد ،١٩٨٥م.

١٠. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي(٦٦٩)هـ تحقيق وضبط د.انيس بدوي، دار احياء التراث العربي:١/٥٣

١١. النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/١٤٩_١٥٠،لابي الحجاج يوسف المعروف بالاعلم الشنتمري،تحقيق:زهير عبد المحسن،ط(١)،منشورات معهد المخطوطات العربية،١٩٨٧م.

١٢. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ،لابن هشام الانصاري:٣٠٧،تح:محمد محي الدين عبد الحميد،بيروت،١٩٨٧م.

١٣. ينظر شرح جمل الزجازجي،لابن عصفور الاشبيلي:١/٥٣ ،و ارتشاف الضرب لابي حيان الاندلسي:٢/١٨٩،تح:د مصطفى النماس ،ط(١) مطبعة المدني،١٩٨٧م.،و همع الهوامع لجلال الدين السيوطي:١/١٥٩.ط(١)،مكتبة الكليات الازهرية،١٣٢٧هـ.

١٤. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/٢١٨.

١٥. شرح لمفصل: ١/ ٨٧،لابن يعيش(٦٤٣هـ)،تح: أحمد السيد سيد احمد و اسماعيل عب الغني،المكتبة التوفيقية ،القاهرة. وينظر: اوضح المسالك الى الفيه ابن مالك لابن هشام الانصاري: ١/ ١٩٤.حققه وبوبه:محمد محي الدين عبد الحميد،ط(٦)،دار الفكر.

١٦. ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي: ٤٢- ٤٣،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،ط(١) وينظر: مساهمة في تحليل الجملة الاسمية: ١٣. عبد القادر المهيري مجلة حوليات الجامعة التونسية ع٥ لسنة ١٩٦٨.

١٧. احياء النحو لأبراهيم مصطفى: ٥٥.مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.

١٨. ينظر الكتاب:١/٥٠_٥١.

١٩. ينظر المقتضب لابي العباس محمد بن يزيدالمبرد:٤/٩٠،تح:محمد عبد الخالق عضيمه، لجنة احياء التراث الاسلامي،القاهرة،١٩٩٤.

٢٠. ديوان الفرزدق:٨٥١_٨٦١.طبعهعبداللهالصاوي،مطبعةالصاوي، ١٩٣٦م.
٢١. ينظر شرح جمل الزجاجي:٢٠٧/١.
٢٢. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه:١٧٨/١،و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:١٥٣/٤ تح:د اميل يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، ط(١)،٢٠٠٦م.
٢٣. ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:١٥٣/٤.
٢٤. النكت في تفسير كتاب سيبويه:١٨٧/١.
٢٥. ينظر الكتاب :٥٨/١، والجنى الداني في حروف المعاني:٤٨٥،لحسنبن قاسم لمرادي تح: (طه محسن)،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
٢٦. ينظر الكتاب:١/ ٥٩ ،والمقتضب:٣٥٨/٤.
٢٧. ينظر شرح جمل الزجاجي:٢٥٣/١.
٢٨. ينظر الكتاب:٥٨،٥٩/١،والنكت في تفسير كتاب سيبويه:١٩٤/١.
٢٩. المقتضب:١٩٠/٤.
٣٠. ينظر الكتاب:٨٥/١.
٣١. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢١٨/١.
٣٢. ينظر المصدر نفسه.
٣٣. الكتاب:١٢٠/١.
٣٤. ينظر شرح المقرب لان عصفور:١٣٧/١،للدكتور علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، ط(١) القاهرة،١٩٩٤م
٣٥. الكتاب:١٣٠/١
٣٦. ينظر شرح جمل الزجاجي:٣١٣/١.
٣٧. الكتاب:١٣٨/١.
٣٨. الكتاب:١٣٨/١.
٣٩. ينظر الشاهد في : شرح ابيات سيبويه:٤١٣/١، للسيرافي يوسف بن ابي سعيد، دار المأمون للتراث،بيروت،١٩٧٩م،وشرح المفصل:١٠٠/١،وشرح شواهد

المغني:٤٦٨/١،للامام جلال الدين السيوطي ،لجنة التراث العربي بتصحيح اتوتطبيقات لعلامة الشيخ محمد بن التلاميذ التركز يالشنقيطي، وهمع الهوامع:١١٠/١.

٤٠. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢٦٥/١.

٤١. ينظر الكتاب:١٥١/١.

٤٢. الكتاب:١٥١/١_١٥٢.

٤٣. ينظر الكتاب:٢٤٤/١.

٤٤. ينظر المصدر نفسه:٢٤٥/١.

٤٥. ينظر شرح الكافية:٧٨/٣.

٤٦. ينظر المصدر نفسه:٧٣/٣.

٤٧. ينظر المصدر نفسه:٧٤/٣.

٤٨. المصدر نفسه:٧٤/٣.

٤٩. الكتاب:٢٤٥/١.

٥٠. المصدر نفسه:٢٤٥/١.

٥١. ينظر معجم العين:٥٢٩/٤.لأبىعبدالرحمنالخليلبناحمدالفراهيدي،تح: د. مهدي المخزوم يود. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

٥٢. بنظر الكتاب:٥٢٩/٣، والخصائص:٢٨٧/١لابي الفتح عثمان ابنجني،تح: (محمد علي النجار)،ط٤،دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.،اللهجات العربية القديمة في غرب جزيرة العرب(تشيم رابين):٣١١.

٥٣. ينظر الخصائص:٢٨٧/١.

٥٤. الكتاب: ٢٤٦/١ ،وينظر المذكر والمؤنث لابي بكر بن الانباري:٣٥٧/٢.تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني ،ط(١) بغداد،١٩٧٨م.

٥٥. ينظ البحر المحيط:٣٢٠/٤،لاثير الدينا بيعبد الله بن يوسف ابن حيان الاندلسي الغرناطي، مطتبة ومطابع العصر الحديث، الرياض. وهمع الهوامع:٨٦/٣.

٥٦. ينظر كتاب اللامات للزجاجي:١٢٩،تحقيق:د.مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط(٢)، ومغني اللبيب:٣٤٣/١،همع الهوامع:٨٦/٣، و حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان:٣٠٥/٣،دار احياء الكتب العربية ، مصر.

٥٧. الكتاب:١٤٦/١.

٥٨. ينظرالمقرب:٢٠١.

٥٩. الكتاب:٢٤٢/١_٢٢٥.

٦٠. المصدر نفسه:٢٥٢/١.

٦١. مختصر صحيح البخاري،لاحمد بنعبد اللطي الزبيدي:٢٠٦/١. تحقيق: ابراهيم عرفة ،دارالنفائس بيروت، ط(٥)١٩٩٢م.وفيصحيح البخاري (يامعشر الشباب من استطاع.) : ٧ /٣.تحقيق مصطفى ديب البغا، دار اليمامة بيروت، ط(٣)١٩٨٧م.

٦٢. ينظر المقرب:٢٠٢.

٦٣. ينظر المقرب:٢٠٣.

٦٤. الكتاب:٢٥٣/١.

٦٥. ينظر المقتضب:٢٠٣/٣،و ينظر المقرب:٢٠٣.

٦٦. ينظر معاني القران واعرابه:٣٦/٢.

٦٧. الجامعلأحكامالقرآن:١٢٣/١، لابي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدينا لقرطبي (المتوفى : ٦٧١ هـ).

٦٨. ينظر المقرب:٢٠٣.

٦٩. ينظر الادوات النحوية ودلالاتها في القران: ١٥٠، للدكتور محمد احمد خضير.

٧٠. ينظر الانصاف في مسائل الخلاف:٢٢٩/١تح (محمد محي الدين عبدالحميد) ،ط٤،مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

٧١. ينظر الكتاب:٢٦٢/١.

٧٢. المصدر نفسه:١٦٢/١_١٦٣.

٧٣. ينظرالكتاب:١/٢٦٧.

٧٤. المصدر نفسه:١/٢٦٧.

٧٥. ينظر الجنى الداني:٥٣٤.

٧٦. ينظرالكتاب:١/٢٧٧.

٧٧. ينظر شرح جمل الزجاجي:٢/٢٥٢.

٧٨. ديوان جريربن عطية:١٢٧، تح:نعمان امين طه، دار المعارف بمصر، ط(١)،لا ت.

٧٩. ينظرالكتاب:١/٢٧٨.

٨٠. المصدر نفسه:١/٢٧٨.

٨١. ينظر شرح الكافية:١/٣٨٢.

٨٢. ينظر المقرب:٢٢٦.

٨٣. ينظر المصدر نفسه:٢٢٦.

٨٤. ينظر الشاهد في الكتاب:١/٢٩٩،وهو منسوب للمخبل السعدي كعب بن ربيعة، بنظر ديوانه:٢٥٣.منشور ضمن شعراء مقلون، تح: حاتم صالح الضامن ،عالم الكتب ،بيروت، ط(١)١٩٨٧م

٨٥. ينظر الشاهد في الكتاب:١/٢٩٩، وفي ديوان جميل بثينه:٨٩.جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(١)١٩٩٢م

٨٦. ينظر الشاهد في الكتاب بدون نسبة:١/٣٠٠،وينظر شرح ابيات سيبويه:١/٤٣١

٨٧. ينظر الكتاب:١/٢٥٨،وشرح الكافية:١/٣٨٢.

٨٨. ينظر الكتاب:١/٣٧٧.

٨٩. ينظر شرح الكافية:٢/١٤.

٩٠. ينظر شرح الكافية:٢/١٤، والمقرب:٢١٨.